مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 2477-9881 EISSN: 2676-2153
المجلد 07 / العـدد: 02 (2021)، ص 299- 324

الأمن المجتمعي في الجزائر: مقاربة الهوية

Societal security in Algeria: Identity Approach

ياسين سعيدي[1]*
[1]جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)، saidi.yacine@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/27 تاريخ القبول: 2021/11/06 تاريخ النشر: 2021/12/20

ملخص:

تسعى هذه الدراسة تحليل متغير الأمن الاجتماعي انطلاقا من الدور الذي يمكن أن تؤديه مقومات الهوية داخل النظام الاجتماعي في تحقيق أمن الدولة، وسيتم فحص جملة العناصر المرتبطة بمتغيرات الدراسة من خلال تفكيك طبيعة البناءات التقليدية وخصوصيتها اللغوية والعرقية والدينية ودورها في تهديد/ تقوية البناء الأمني داخل الدولة، وكيفية تأثير هذه البنى على الأداء المؤسسي في الجزائر، إضافة إلى رؤية الدولة الجزائرية لاحتوائها ومحاولات تأطيرها ونقلها من البعد التقليدي إلى البعد المدني، عن طريق فتح فضاءات تنظيمية وقانونية أكثر هيكلة ونجاعة في تحصين وتفعيل الدور المجتمعي داخل الدولة، وبالتالي دعم الانتقال بالولاءات من المستوى المغلق إلى مستوى أكثر انفتاح بصهر الانتماءات المناطقية والقبلية ونقلها إلى مستوى الدولة والسلطة المركزية، بشكل يدعم التماسك الاجتماعي ويحصن الأمن الوطني في مواجهة مساعي الاستقطاب وزرع الفوضى، وبالتالي تحول المجتمع من مستهدف بالأمن إلى فاعل محوري في بناء الأمن.

الكلمات المفتاحية: الأمن. الأمن المجتمعي، الهوية، الدولة.

Abstract:

This study attempts to analyse the variables of social security based on the significant role which the social system plays in achieving national security. The study will also examine the interrelated variables of the study's elements by deconstructing the nature of traditional structures, and its impacts on threatening or reinforcing these structures within the National Security, and how will these structures influence the institutional performance in Algeria. In addition to that ,the efforts made by the Algerian government to contain them and attempting to frame a transition from the traditional dimension to the civil dimension through more structured and effective organizational and legal spaces specialized in

* المؤلف المرسل

fortifying and activating the social role within the state, which traces back to many civil society organizations as a determinant of consolidating the notion of citizenship and empowerment of freedom and rights within society. Therefore, supporting the transfer of loyalties from a closed level to a more open level by fusing regional and tribal affiliations and transferring them to the level of the state and central authority, in a way that supports the social cohesion and fortifies national security in the face of polarization and chaos , Consequently, society has shifted from a target of security to a pivotal actor in building security.

Key Words: Community Security, society, Country, Identity. Algeria.

مقدمة

يبرز الاهتمام بفكرة تحقيق الأمن المجتمعي من خلال بحث جدلية العلاقة بين طبيعة البنى الاجتماعية وإرادة الدولة إما بالحفاظ عليها في إطار المجتمع الأهلي الذي يتسم بميزات المجتمعات التقليدية ما قبل الوطنية، من عائلية وعشائرية وقبلية و حتى طائفية، والتي تستند بدورها إلى روابط القرابة والجوار والمذهب والمنطقة والعشيرة، ذلك أنّ الأقلية فيه لا يمكن أن تتحوّل إلى أكثرية، على العكس من المجتمع المدني، ذي البنية المفتوحة، الذي يمكن أن تتحوّل الأقلية السياسية فيه إلى أكثرية سياسية.

انطلاقا من ذلك تبرز أهمية البناءات التقليدية في المجتمعات العربية باعتبارها عاملا مهما في بناء الدولة في الوطن العربي والتي عبر عنها ابن خلدون "بالعصبية"، إذ تعتبر التنظيمات الأهلية من أهم الظواهر الملازمة للتطور النظمي للاجتماع العربي على مر التاريخ، ولا زالت هذه البنى أحد عوامل الحسم في تشكيل وبلورة العديد من الظواهر والسلوكات السياسية كنتيجة لتراكمية تشكل الدولة العربية، ففي الجزائر تشيع فكرة القبيلة و"العروشية" إلى حد ما من خلال الأدوار السياسية والاجتماعية التي باتت تضطلع بها هذه الأخيرة في التأثير على الحراك المجتمعي والسياسي والأمني، كأحد أدوات الضبط الاجتماعي لدى الدولة. ستبحث هذه الورقة البحثية في الإشكالية التالية: **كيف يمكن أن تؤثر محددات الهوية على الأمن المجتمعي في الجزائر؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

- تمثل عناصر اللغة والاثنية والدين أبرز المحددات الهوياتية لقراءة واقع الأمن المجتمعي في الجزائر.

- يرتهن تحقيق الأمن المجتمعي بمدى قدرة الدولة في التعامل مع فواعل الهوية وحجم قبولها لقضايا التنوع حول الحمولة الفكرية والسلوكية لكل عنصر منها.

كلما أحست جماعة ذات خصوصية بعدم تطور أحد مقوماتها وفق سياقها الطبيعي، كلما تبلورت أحد مصادر العطب الأمني في التأثير على الأمن المجتمعي للجزائر.

المحور الأول: الأمن المجتمعي: مدخل مفاهيمي

يعرف المفكر باري بوزان الأمن المجتمعي بأنه:"القدرة في المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات ضمن الشروط المقبولة للتطور". حيث يستدعي هذا التعريف مكونات وعاء الجماعات التي قد تكون محل تهديد، أو تكون فيه التشكيلات الاجتماعية اللامتجانسة غير متعادلة التطور (بوخريسة، 2012: 276) ، وهو ما يتناسق مع القراءة الوظيفية للمجتمع من خلال التركيز على فعل الهوية كقيمة جوهرية لتحليلات هذه الاتجاه البحثي.

كما يُعرف أيضا بأنه:"قدرة مجتمع في الاستمرار على نسقه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المتوقعة أو الفعلية، فهو يتعامل مع الاستدامة في ظل ظروف مقبولة لتطور الأطر التقليدية كاللغة، الثقافة، الجماعات، الدين، الهوية والأعراف الوطنية...وغيرها، وبالتالي يبحث في الحالات أين تكون المجتمعات مهددة من حيث هويتها"(Chena, 2008: P5). حيث يكشف هذا التعريف عن ارتباط عناصر الهوية بقياس مدى توافر الأمن المجتمعي داخل الوحدة، وذلك وفقا للخصوصيات التي يتميز بها هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات من روابط وأنماط العلاقات، بشكل قد يضمن استمرار وقوة هذه البنى في دعم وتقوية بناء الدولة(التميمي، 2013: 638) ، لاسيما في ظل التحولات الأمنية التي تجتاح المجتمعات، وتتخذ منها متغيرا لتمكين وإثارة الأزمات وفوضى

الانقسام والاختلال، إضافة إلى مدى قدرتها على التمدد والانتقال إلى فضاءات جغرافية متعددة مشابهة أو متباينة.

تماهيا مع سبق فان مضامين قراءة الأمن من منظور مجتمعي تقودنا إلى فهم مسألة أساسية، مفادها أنه لا يمكن استدعاء حالة المعضلة الأمنية لمجرد وجود مجتمع فسيفسائي التكوين ومتعدد التشكيل، ولمجرد احتوائه كذلك على حالة من الازدحام والتنوع تمثلها جماعات اجتماعية فرعية (دون وطنية) تتمايز عن بعضها بمظهر من مظاهر الاختلاف الديني أو المذهبي أو الاثني أو اللغوي وغير ذلك، ولا يمكن كذلك اعتبار توجه هذه الجماعات إلى إنشاء كيانات اجتماعية ذات طبيعة مؤسسية بوصفه سلوك يوحي لذات المعضلة، وإنما تمثلها فقط تلك الحالة من الاندفاع العصبي نحو التمأسس في أطر مغلقة وغير عمومية لإدارة شؤونها بشكل مستقل، حينها فقط نكون أمام حالة غير طبيعية في فهم السلوك المجتمعي إزاء الدولة، باعتبار أن ما يحدث هو شكل من أشكال إنتاج مجتمع فرعي داخل المجتمع ودولة صغرى داخل الدولة، وهي حالة يمتنع معها قيام مجتمع وطني ودولة وطنية جامعة(بلقزيز،2008: 62) ، بحسب بوزان الذي لا يرى في وجود تحديات مجتمعية كحالة تهديد للأمن القومي، وإنما الأخطار تكمن دوما في حالة العطب المجتمعي التي تصيب وحدة المجتمع وتماسكه بشكل يهدد الوجود المادي والقومي للدولة (Andrea, 2005 :223).

المحور الثاني: البعد اللغوي (المجتمع، صناع القرار النخب)

إن النتيجة التي يمكن أن نصلها في نهاية هذا المحور، مفادها الأكيد أن الجزائر اليوم أصبحت تعيش واقعيا سياسيا لغويا طبيعيا، يتماهى وغايات النقاش الذي ظل مفتوحا لسنوات طوال حول استجابة السياسة اللغوية للمعطى التاريخي والتكويني في تشكل المجتمع الجزائري، هذه الغاية يكشف عنها ذلك التضمين الدستوري والقانوني الذي يقر بوجود لغتين رسميتين في البلاد، عبر نص المادتين 03 و 04 على التوالي من دستور 2020، اذ نصت **المادة 3** على أن " اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة.

تظل العربيّة اللّغة الرسميّة للدّولة..." في حين تنص **المادة 04** على أن: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة. تعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني...." (مرسوم رئاسي، 2020: 07).

حيث أن هاتين المادتين في حد ذاتهما -باعتبارهما موادا صماء- تترجمان انتصار الهوية الجزائرية المتكاملة، كون أن الدستور يقر وينظم كل ما تعبر عنه السياقات السياسية والاجتماعية في الدولة، لكن فحوى العلاقة الترابطية الذي يطرح نفسه باستمرار يتعلق بمدى تجانس السياسة اللغوية التي انبثقت عن إرادة سياسية للسلطة سواء في تمسكها بأحادية اللغة أو إقرارها لثنائية لغوية، وبين انعكاس هذه السياسة على الواقع المجتمعي الذي يعبر عن خصوصيته عبر رافد اللغة، كمحدد أساسي في تحقيق الأمن القومي للدولة، بمعنى أخر قياس تلك الدرجة من الانسجام المجتمعي في الإقرار بهذا التنوع وتعزيزه وفقا لما يمكن أن يحقق الأمن اللغوي(أنظر التعليق رقم:01) أولا ويدعم الجهود نحو تحقيق الأمن المجتمعي عبر هذا العنصر الهام في جس الاستقرار الهوياتي داخل الدولة.

قبل ذلك فقد عملت الجزائر منذ استقلالها على محاولة استرجاع مكونات الهوية اللغوية، فخصصت لذلك البرامج وفتحت الورشات، وأنشأت الهياكل كالمجلس الأعلى للغة الوطنية سنة 1981، والذي تمثل نشاطه الأساسي في متابعة ومراقبة تطبيق برنامج تعميم استعمال اللغة العربية، كما تمّ إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية سنة 1986، والمجلس الأعلى للغة العربية سنة 1996، وكان هدفهما احتضان جهود الدولة في خدمة اللغة العربية وتطويرها وترقيتها بما يستجيب للمطالب المجتمعية في هذا الشأن ويتناسب مع دمجها ضمن مشهد التحولات العالمية في المجالات التعليمية والاقتصادية والتقنية (عزاز، 2018).

توازيا مع ذلك فقد عرف مسار تثمين اللغة الأمازيغية جهودا متباينة على عكس اللغة العربية، حيث تأرجح هذا المسار في مدخلات السلطة بين النضال السلمي والعنف

الرمزي، وكانت معه اللغة الأمازيغية، تتجه إلى احتلال مساحة هامة ضمن مكونات الهوية الجزائرية، وتم تحقيق ذلك عبر مسار سياسي وقانوني مطلبي، إضافة إلى ذلك تم إنشاء هيكلين أساسيين لتعزيز الاعتراف والاهتمام باللغة الأمازيغية، وهما المحافظة السامية للأمازيغية التي تزامن استحداثها سنة 1995 وبداية إقرار تدريس هذه اللغة في المدرسة الجزائرية، واهتم هذا الهيكل بإعادة الاعتبار للغة الأمازيغية كثقافة وتاريخ ومكون حضاري جزائري (بلعيد، د.ت.ن: 71) ، يضاف إليها التكريس الدستوري الأخير لهذا الحق عبر إنشاء الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية سنة 2017. (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016)

إنه لمن الواضح بأن ما يتم استخلاصه مما تم اختزاله سابقا، يوحي بأن المسألة الجوهرية في معالجة هذا العنصر تتلخص في فهم تلك العلاقة بين أطراف العملية اللغوية، فسياق الأمن المجتمعي ينصرف إلى بحث متغير اللغة عبر فواعلها بتفكيك سلوكيات الجماعات اللغوية، وعلاقتها بالجماعة الوطنية، عبر تفاعلات نحن/ هم، ولا شك أن الواقع اللغوي في الجزائر يثير هذا التباين عبر ثلاثية الممارسة الفعلية، وثنائية الإقرار القانوني، وهو ما يوضحه الوضع اللساني في الجزائر حسب الدكتور صالح بلعيد بقوله " تتميز الخريطة التعبيرية في الجزائر بانتشار ثلاث لغات متعايشة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة واللغة العربية بنوعيها (الفصحى والدارجة) واللغة الفرنسية حيث تستقطب العاميات والدارجات العربية المتنوعة أكبر فئة من المجتمع الجزائري لتليها اللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها فاللغة العربية الفصيحة أقل استعمالا إلى جانب الفرنسية" فمن خلال هذه الخارطة اللغوية يمكن فحص هذا الواقع بالتركيز على ثلاث فواعل أساسية ضمن هذا النقاش(درقاوي، 2018: 281).

1-1- المجتمع واللغة:

يقول جون لوتز John Lutz عن اللغة بأنها " الرابط الذي يكون المجتمع"(قنينة: 282) ، هذا الوصف يحيلنا إلى أهمية العلاقة التي تؤسسها اللغة ضمن تفاعلات الهوية

المجتمعية، فقياس الأثر اللغوي عادة ما يتم عبر هذه البنية التي تعبر عن مدى التجانس اللغوي في أطر الأحادية أو التعددية اللغوية داخل الدول، فاللغة حسب فاردنان ديسوسور Ferdinand de Saussure هي نظام اجتماعي لا نظام فردي، يعبر عن الإدراك الجمعي للذات وللأخر. ويتم في غالب الأحيان عن طريق التعدد اللغوي، الذي يعد ظاهرة اجتماعية لا تستدعي النفور من لغة إلى أخرى أو التعصب للغة واحدة لأنها تمثل حمولة حضارية تعبر عن صيرورة حال جماعتها، حيث ظل التعامل مع هذا الإشكال، محددا رئيسا في فهم التوجهات السياسية والاجتماعية داخل الدول(قدار، 2018: 401).

يكشف الرصد الواقعي والتاريخي في جرد علاقة المجتمع بالتعدد اللساني كظاهرة لغوية في المجتمعات العربية، عن حالة من السلبية والخطر لارتباطه بمفاهيم مقعدة أخرى تهدد التماسك المجتمعي والأمن القومي واللغوي، كالطائفية والأقليات والنزاعات والتحرر والانفصال الفيدرالية...الخ (درقاوي، 2018: 285). على عكس كثير من المجتمعات المتقدمة التي تولي اهتماما كبيرا للتعدد اللغوي وتستثمر فيه ثقافيا بما يخدم التنوع والتجانس الاجتماعي داخلها(قدار 2018: 401).

مثل النقاش اللغوي في الجزائر أحد أبرز تفاعلات الهوية الجزائرية، بحثا عن تماسك المجتمع الجزائري، فالمجتمع هو حامل اللغة وناقلها، وأن سؤال اللغة في الجزائر يتغذى من عوامل سوسيوتاريخية مهمة، ففي حين كان التعريب يُربط ببواعث قومية، كباعث التحرر من الاستعمار أو استدعاء النزعة الوطنية أكثر من ربطه بدعائمه الإسلامية، ظلت الأمازيغية تعبر عن نفسها باستدعاء النزعة التاريخية باعتبارها لغة السكان الأصليين في الجزائر(غرانغيوم، 2011: 25) ، وبعث هذا التأرجح على حالات من القبول والرفض، بين طرفي الثنائية اللغوية في الجزائر، وتم توظيف هذا المشهد في سياق التحولات الاجتماعية، وإيديولوجيا عبر الاشتراكية واللائكية... وغيرها.

انسجاما مع ذلك فإن أكبر مكامن التعبير الهوياتي في الجزائر يستقي مبرراته من متغير اللغة، فالجماعة الأمازيغية ترتبط باللغة الأمازيغية، وتعدها كأبرز المكونات التي

تعبر بها عن اختلافها وتجعلها تحس بذاتها، وهو ما يطرح مشكلة علاقتها بالجماعة الوطنية، في حين يسعى بعض العروبيون إلى تسويق التعريب بمنطق الهيمنة اللغوية، ولا ضير من الإشارة إلى أن الجهد الفرنسي في مسح وتفتيت الهوية الجزائرية قد أثر على عملية البناء والترميم التي خاضتها الجزائر في استرجاع هذا الرصيد وما حدث للحركة الوطنية سنة 1949 حول تحديد المعالم الهوياتية الكبرى لدليل على حالة الارتباك التي أثرت على مسار تشييد الدولة الجزائرية بعد الاستقلال (داود، 2018: 31)، حيث ظل الجزائريون لعقود من الزمن يخلقون المشاريع التعليمية والتحديثية من خلال إقحام عنصر اللغة وتعزيزها في أسس البرامج والسياسات.

إن من ابرز تجليات العطب الأمني القومي، هو حين يتحول التنوع والتعايش إلى اختلاف وتباين مقصود في الشخصية الهوياتية اللغوية، فتصبح اللغة الأمازيغية ترى بأن اللغة العربية تهددها أكثر من اللغة الفرنسية (غرانغيوم، 2011: 168)، في حين ترفض اللغة العربية ما دونها ضمن مقومات الهوية الجزائرية، حيث يمكن محاكاة ما ذكره أحمد لخضر غزال في سياق حديثه عن الازدواجية اللغوية عبر تعايش اللغة العربية مع الفرنسية حين قال "علينا أن ننتقل من ازدواجية لغوية مفروضة إلى ازدواجية لغوية مقبولة ومثقفة..." (غرانغيوم، 2018: 173).

في مقابل ذلك لا يمكن إنكار الوضع اللغوي المستقر اليوم بالجزائر، فلم يعد سؤال الهوية يستغل عامل اللغة في تسويغ عديد القضايا التي كانت تستعمل رهانا أمنيا في مواجهة السلطة أو المجتمع، فالتباين اللغوي الذي تحكمه الجغرافيا ، لا يعيق تنوع استخدامها بين من يتقنونها أينما كانوا، وهي حقيقة تعبر عن القبول الاجتماعي لحالة التنوع والخصوصية واحترامها، تمهيدا للاندماج اللغوي في المجتمع الجزائري مستقبلا، فتنتقل الجزائر من خلال تثمين ما تحقق في رصيد النضال اللغوي طوعيا من ثنائية اللغة التي أقرتها السلطة إلى ازدواجية تخاطب لغوية يمارسها أفراد المجتمع الجزائري ويندمجون فيها، وتبتعد بذلك عن مشاريع التجزئة التي قد تطال اللغة من خلال تفتيتها

من أمازيغية إلى أمازيغيات ومن عربية إلى دارجة ولهجات، تمهيدا لإنهاكها وحصرها في مجموعات متباينة، هذا الأمر الذي تبينه مخططات الغزو الثقافي التي تسعى العولمة إلى تحقيقها عبر بديل لغوي عالمي واحد(الخوخي، 2014: 137).

2-1- صناع القرار واللغة:

يربط الدكتور صالح بلعيد بين تلازم القرار السياسي وفكرة الأمن اللغوي، باعتبار العلاقة تقوم على الفعل والإرادة لدى المسؤولين في حل المسألة اللغوية، ولا شك أن تتبع مسار توطين اللغة الرسمية في الجزائر لم يتوقف لسنوات عديدة ومزال مستمرا إلى حين أن تستقر تلك الجهود بتحقيق غاياتها. فبالحديث عن استعمال اللغة العربية –باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة لعقود- فان ذلك قد جاء ليجسد اندماج الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 في الرقعة الحضارية العربية والإسلامية، كاستمرار للنضال الثوري في الحفاظ على مقومات الهوية والانتماء (بلعيد، د،ت،ن: 41)، فخصصت الجزائر لذلك جهودا وجعلت من التعريب قرارا سياسيا ومهمة وطنية كبيرة شملت مختلف المؤسسات والقطاعات، كتعريب المدرسة والإدارات العمومية... وغيرها، وكان قرار تعميم استعمال اللغة العربية في 16 يناير 1991 في الإدارات والمؤسسات أحد القرارات الهامة في التعبير عن تلك الجهود التي سعت الجزائر إلى تحقيقها.

إن الحديث عن استعمالات اللغة في الجزائر من خلال ثنائية الدولة- المجتمع يعطي نوعا من الإيحاء بوجود تصنيفات لغوية، وأن استخدام اللغات الوطنية في التواصل والتفاعل لم يتجسد بشكل مريح، فالمواطن الجزائري لا يحس بنوع من الاغتراب اللغوي في أحيان كثيرة إلا حين اتصاله ببعض المؤسسات أو استلامه لبعض المراسلات (أنظر التعليق رقم: 2) أو استماعه لخطابات وتصريحات بعض المسؤولين، الذين يعطلون استعمال اللغة الرسمية كنوع من التفرد في الصفة والمركز، ما أصبح يعطي انطباعا للغة بأنها أداة للانتقاء الاجتماعي، ومجالا للفرص التي تؤديها اللغة الفرنسية بالتحديد في الترقية الاجتماعية، فالاقتصار شبه الكلي على اللغة الفرنسية في بعض القطاعات

والمناصب، يوحي بأن هذه اللغة تمثل لغة للنجاح الاجتماعي، أو كما يسميها الباحث جلبير غرانغيوم "لغة الخبز" (غرانغيوم، 2014، 142)، بمعنى أنها تتيح للفرد الحصول على امتيازات لا تتاح لغيره، من الناطقين بدونها، وأن أكثر حالات التعاطي المقبول في الخطاب اللغوي تتم بالتعاقب اللغوي الذي يتم عبره المزج بين لغتين للتفسير أو توضيح المعنى (الابراهيمي،2007: 105).

إن توظيف اللغة لأغراض سلطوية كأسلوب للانتقاء الطبقي، يجعل من هذه الرافد يتغذى من حقل الصراعات الطبقية والتوترات الإيديولوجية والتنافس بين الفئات الاجتماعية، وهو ما برز في سياسة ليوتي المدرسية، الذي أكد على ضرورة "إبقاء المراتب الموجودة والدرجات التراتبية واحترامها لكي يبقى الناس والأشياء في موضعهم السابق، ويظل من كان زعيما بالفطرة يحكم، والآخرون خاضعون له"(ماكسيمينكو، 2019: 23). ففرنسا التي فقدت رهان اكتساب المجتمع الجزائري إلى حد كبير ودمجه، تفيدها الهيمنة الثقافية في الجزائر أكثر من مصالحها الاقتصادية كما يعتقد البعض، فكثير من الجزائريين يرون اليوم في لغتها تكريسا لسياستها عبر "النخب السياسية الجسرية" كما سماها الكاتب الألماني جون غاتونغ John Gattung- (الكواري وآخرون، 2006: 90) وكما يراها المفكر عمار بلحسن "كنتاج للأنتلجانسيا المهنية والفكرية المفرنسة التي أعطتها الأداة اللغوية والخبرة المهنية سُلطا مُتعدّدة في مراكز الحل والعقد والإدارة العُليا والاقتصاد والتسيير ومناصب اتخاذ القرار"، لكنها ترى في تكوينها اللغوي ورصيدها النضالي، أمران غير متضادان (بلحسن، 1993: 14) بما يعطي الانطباع بأن هذا الأمر لا يمكن أن يمس بخيارات صناع القرار نحو التعريب، وهو ما نراه اليوم في تعاقب أجيال أصبحت ترى اليوم في تكوينها انتصار لمسار تعريب المدرسة والخطاب الاجتماعي بما يعطي لهذه الأجيال مكانة منسجمة مع طبيعة تكوينهم الثقافي والعلمي، الذي كان ضمنه استراتيجية تثمين اللغة كمكون أساسي ضمن عناصر الهوية الجزائرية.

1-3- اللغة والنخب:

إن معالجة هذه المسألة بإدراج هذا البعد يهدف إلى دراسة مكانة النخبة كوسيط مؤثر في علاقة الدولة بالمجتمع، وذلك ضمن ما تم الإشارة إليه في العنصرين السابقين، لذلك فما دور النخب في فهم هذه العلاقة؟

ما يثير الاهتمام في وساطة النخبة عبر متغير اللغة، أنه ينظر إليها على أنها فئة منتجة للأفكار وحاملة للمبادرات ومشاركة في تطوير المشاريع، فالمثقف اليوم أصبح فاعلا اجتماعيا ديناميكيا يؤثر في خيارات السلطة ووعي المجتمع.، ولا شك أن جزء يسير من خصوصية ترتيب القوى الاجتماعية الطبقية في الجزائر قد حددتها مواقف وسلوكات النخب بدرجة معتبرة.

اعتمادا على ذلك فان أكبر ميادين المعركة حول قياس دور النخبة في تحقيق الأمن اللغوي تتجسد في ثنائية المدرسة والجامعة، وإذا كان جدير بالاعتراف أن الجزائر قد كسبت رهان المدرسة بشكل كامل، إلا أن النقاش لازال مفتوحا حول دور الجامعة والنخب، باعتبار الأولى منتجة للثانية، فالإشكال الحقيقي اليوم يتجلى حول علاقة هذه الثنائية ببعضها وانعكاس أثرها على ترقية السياسة اللغوية وتعزيز الأمن اللغوي في الجزائر.

من واقع الحال ومما لا شك فيه أن النخب اليوم تعاني من ازدواجية لغوية بين لغة العلم ولغة التخاطب اليومي، التي لم يعرفوا كيف يجتازونها على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن، ولعل احد أسباب ذلك هو العجز عن إنتاج المعرفة وتطويرها، وبالتالي اللجوء إلى استيرادها مع ألفاظها من الأمم الفاعلة في حقول العلوم والتقنية (مكيري، 2018: 348) ، فالرهان الحقيقي الذي تفرزه هذه الخصوصية يتعلق بتسوية واقعية حول مسألة استبدال اللغة الفرنسية –باعتبارها لغة العلوم والتقنية حاليا في الجزائر- باللغة العربية، وفي هذه العملية كان بالإمكان تصور هدفين: إما التعريب من أجل قول الشيء نفسه بالعربية كما يقال باللغة الأجنبية (التعريب- الترجمة)، أو التعريب

لكي يقال شيء أخر مختلف عن اللغة الأجنبية (التعريب- الاقلاب)، ومن ثمة الانتقال باللغة العربية إلى صدارة النقاش النخبوي حول الكتابة وتلقين ونشر العلوم بواسطتها (غرانغيوم، 2011: 204).

وليس بعيد عن ذلك كتب المؤلف بروتنس " من المميز أن دوائر الانتليجنسيا ذات الطراز الواحد، من حيث وضعها كانت مصدرا لظهور مجموعات وزعامات سياسية ذات اتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة، بل وحتى متناقضة" (ماكسيمينكو، 2019: 88) ، وهذا ما تعاني منه اليوم العديد من النخب التبريرية الملحقة بالسلطة عبر الدفاع عن خياراتها الخطابية اللغوية، أو الداعمة لتوجهات إيديولوجيا عن طريق اللغة.

إن التعامل النّخبوي مع اللغة بهذا الشكل وعلى مختلف المستويات التعليمية والثقافية يجعل من الوضع اللّغوي أشد تعقيدا، فالجامعة الجزائرية تسجل مستوى كبير من التسربات والإخفاقات بسبب الصعوبات الذاتية والموضوعية ألتي تحول دون تعّلم مسبق لّلغات الأجنبية من قبل العديد من التلاميذ .فكثير من الطلبة الذين يتوجهون للتخصصات العلمية، على المستوى الجامعي، يجدون صعوبة في مواصلة الدراسة باللّغة الفرنسية، وبخاصة من أبناء الفئات الفقيرة والمهمشة وأبناء المدن الداخلية والقرى، الذين لا يملكون الإمكانيات المادية لتعّلم اللّغة الفرنسية وبالّتالي تحضير أنفسهم للوظائف والمهن ذات السمعة العالية مثل الطب والتكنولوجيات والمهن الاقتصادية...الخ، فالإشكال الذي يحوم حول المكانة ألتي تحتلها اللغة الفرنسية هو أنها سمة من سمات مجتمعات ما بعد الاستعمار أو كما يسميها البعض "غنيمة حرب" وربما تمثل الجزائر أحسن النماذج لها(داود، 2018: 31) -مع استثناء الدول التي اتخذتها كلغة رسمية-، وحالة الاغتراب بين ثلاثية المدرسة والجامعة والوظيفة، لهي تعبير عن التخبط في رسم سياسية لغوية نخبوية تمزج بين خصوصية هوياتية مقبولة، ومتطلبات عصرية تفرض اليوم الاندماج الجبري للبلاد في معادلة التطور عبر التمكين والانفتاح على لغات تعرض سطوتها المعرفية بشكل واضح، وتحاول إزاحة سيادة اللغات الوطنية من الاستعمال بحجة القصور العلمي،

والنزوح بها إلى تنميط معاصر يستجيب للعولمة الثقافية والعلمية، تمهيدا لانتقال الأمن اللغوي من سيادة اللغة الرسمية إلى لغة أخرى قد يستلزمها ما تم الإشارة له. حيث يلخص الدكتور صالح بلعيد ما سبق طرحه في هذا الصدد بقوله: "أخاف على هذا الجيل ومن سيأتون بعده من الذوبان والزج بأنفسهم في أوهام "الحراقة اللغوية" والترامي على اللغات الأجنبية لقطف البريق الذي لا ينير، لغة أجنبية تضل ولا تهدي، تفرق ولا تجمع، تحتقر اللغات الوطنية وتزيحها من الاستعمال بدعوى العجز العلمي" (بومدين، بوسنية، 2019: 76)

تدعيما لذلك فإن النقاش المفتوح اليوم حول تحيين لغة التدريس في الجامعة، يجيب عن حالة التوجس التي أصبح يطرحها النقاش اللغوي في أوساط النخبة ككل مرة، ففي سنة 1990 قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي آنذاك مصطفى شريف بإنشاء ما يسمى باللجنة البيداغوجية لتدريس العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية على مستوى الوزارة،. وبالفعل بدأت الجامعات بتدريس العلوم الدقيقة من رياضيات وفيزياء وكيمياء بالعربية في السنة الأولى وتم إصدار الكتب في ذات التخصصات باللغة العربية إلا أن تغيير الوزير أجهض إكمال المشروع (عثمانين، د،ت،ن)، وربما تغييره كان لذات السبب.

نفس المشروع حمله وزير التعليم العالي السابق الطيب بوزيد سنة 2019 الذي طالب بالاستعاضة عن اللغة الفرنسية باللغة الانجليزية، باعتبارها لغة العلوم العصرية، وقام بإجراء استفتاء الكتروني بهدف إشراك الأسرة الجامعة في هذا التحول اللغوي، وقام بتنصيب لجنة قطاعية لتعزيز اللغة الانجليزية، حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم تقرير يشرح أسباب هذا التحول ومراحل توطينه داخل الجامعة، ليتيح للجامعة الجزائرية انفتاحا نوعيا في مجال تلقين العلوم وتبادل المعرفة ونشرها (وزير التعليم العالي ينشر نتائج الاستفتاء حول ترقية اللغة الانجليزية، 2019)، وقد دعمت الأسرة الجامعة هذا المشروع عبر استفتاء أجرته الوزارة بـ حوالي 95 بالمئة من المؤيدين. هذا النقاش عاد مرة أخرى بمجرد مجيء الوزير عبد النور شيتور، الذي قال: "لا أهتم باللغة التي يتم بواسطتها

تلقين العلوم، لأن الأهم بالنسبة لي هو المحتوى، كان باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية." مما دفع بنقابة أساتذة التعليم العالي الكناس للرد على تصريح وزير التعليم العالي والبحث العلمي على لسان منسقها الوطني السيد عبد الحفيظ ميلاط بقوله "نقابة الكناس ترفض تصريحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتؤكد على ضرورة السعي لتعزيز اللغة العربية والإنجليزية في الجامعات الجزائرية"، لتعود الوزارة في توضيح أخر حول الجدل الذي أثارته هذه القضية على لسان الأمين العام للوزارة الذي أكد بأن "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ليست لديها أي نية للتراجع عن قضية تعزيز اللغة الإنجليزية في الجامعات الجزائرية، وأن تصريح السيد الوزير أسيء فهمه فقط (عثماني،مريم، شيتور يطمئن الكناس بعد التراجع عن تعزيز الانجليزية، 20 جانفي 2020).

يبدو أن تمظهرات حالة التخطيط اللغوي اليوم في الجزائر وعبر الجامعة تكرس استمرارية تهديد الأمن اللغوي بمشاريع سلطوية غير مدروسة، وفي ظروف غير عادية، فمثلما طرح قرار تعريب الجامعة سنة 1990 تزامنا والظروف السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، فان الأمر نفسه أعيد صياغته في وضع غير مستقر داخليا (حكومة الحراك) وواقع عالمي يفرض هذا التوجه المنفتح على لغات العصر، مما يزيد من حالة الاستقطاب الإيديولوجي، والشحن اللغوي التي ترهن هوية الإنتاج المعرفي والتسويق العلمي للأفكار والإبداع الثقافي بين مكونات النخبة الجزائرية.

المحور الثالث: البعد الإثني للأمن المجتمعي في الجزائر:

يثير موضوع الإثنية اهتماما بالغا في معادلة الأمن المجتمعي، باعتباره مفهوما يركز على حالة التركيبة الإثنوغرافية التي تعبر عن أحد مفاصل الهوية المشكلة للبناء المجتمعي داخل الدول، حيث لا تشكل مسألة التنوع الإثني من حيث المبدأ فكرة موازية للأمن المجتمعي داخل الدول، باعتبار أن أغلب الدول تشكلت بفعل ذلك التمازج الذي وقع بين مستوطني الرقعة الجغرافية التي ترسم حدود الدول وتقوم على شمولية القوانين

والسياسات داخلها. لتضاف الإثنية إلى الأبعاد الرئيسة ضمن مصفوفة العناصر المدمجة في فهم تجليات الأمن المجتمعي داخل الدول.

على عكس من ذلك فان تهديد الأمن المجتمعي يتم إثارته من خلال تلك الممارسات التي تشكل فيها عناصر الاستبعاد الثقافي التفاضلي القائم على إنكار التنوع العرقي الموجود داخل التركيبة السلالية للمجتمع في الدولة، والتي ينتج عنها حالات من الغبن الاجتماعي، التمييز والتفرقة بين المواطنين، الإحساس بالاغتراب وتهميش بعض الجماعات، ولعل الأخطر من ذلك هو محاولات الاستيعاب والاحتواء بطريقة الدمج القسري أو القهري سواء من خلال محو الخصوصيات الثقافية أو إقحام سياسات جبرية تفرض نمطا من التجهيل وضرب الهوية العرقية لهذه الجماعات (منيغر، 2014/2013: 77).

اثنيا، أفرز الثراء السوسيو-ثقافي للجزائر تنوعا زاده تباين الخصوصيات والمنابع القيمية للجزائريين، ما أبان عن وجود درجات من الاختلاف والتمايز كان من بعض مظاهر التعبير عنها اختلاف التكوين الأنتروبولوجي للجماعات، عبر الحفاظ على ما يرمز لأصولهم من طريقة في اللباس والعمران والتنظيم الاجتماعي والعادات، وسعي البعض منهم للمحافظة على العيش في إقليمهم الجغرافي الأصلي باعتباره البيئة الأمثل لإبراز خصوصيتهم التي لا تنتفي ولا تتعارض مع جزائريتهم وإحساسهم بانتمائهم الوطني. غير أن ذلك لا يعني تجاهل هذا التمايز الذي يبقى سلاح ذو حدين، فكما قد يكون مثريا للشخصية الوطنية قد يكون محطما لها ومغذيا للتلاشي والتفكك مما يدفع إلى ضرورة إبراز هذه التمايزات واعتبارها رهانات وجبت ضرورات بناء تماسك اجتماعي حقيقي ايلائها الأهمية التي تستحق وعادة ما يتجسد هذا التمايز بشكل جلي في طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي قد تتبناه هذه الجماعات، وتحافظ عليه وتخضع له في ممارسة شؤون حياتها، مع مراعاة عدم تعارضه أو توازيه مع النظم والقوانين داخل الدولة، بل يمكن أن يفيد في اتجاه الحفاظ والتماهي مع القيم والأفكار المركزية داخل

الدولة، وسنوضح ذلك بالتركيز على بعض الجماعات الإثنية التي تأخذ طابع الخصوصية العينية من منظورها الاجتماعي كحالة معبرة عن هذا البعد بشكل جلي:

2-1-**الخصوصية القبائلية**: تتميز منطقة القبائل باعتبارها أحد أبرز مناطق التمايز الإثني في الجزائر بنوع من النظام العرفي وغير الرسمي، الذي تؤول وتخضع إليه كل الممارسات في المنطقة ويطلق عليه اسم "تاجماعت" كدليل على اجتماع الرأي بين أهل المنطقة.

- **تاجماعت:** هي تحوير أمازيغي لكلمة «الجماعة» بالعربية، وتحظى بسلطة محلية طاغية في كل قرى منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر، وقراراتها إجبارية التنفيذ، ولا تقبل النقاش أو التراجع عنها لأنها تعبّر عن الإرادة الجماعية للسكان؛ إذ تصدر بعد اجتماعات عامة لكل سكان القرية الذكور الذين تتجاوز أعمارُهم 18 سنة، ويجتمع السكان مرة في الشهر في ساحة مقر «تاجماعت» وهو بيت عمومي بسيط، لدراسة مختلف النزاعات والمسائل الطارئة بين السكان وكذا مختلف شؤون القرية وتتم بعدها الموافقة على القرارات المتخذة بالأغلبية، ويسند أهل كل قرية قبائلية رئاسة «تاجماعت» إلى أحد حكمائها الكبار ويسمونه «الأمين»، ويساعده بضعة شيوخ مشهود لهم برجاحة العقل، ويلعبون دور المستشارين قبل اتخاذ أي قرار وعرضه على الجمعية العامة لسكان القرية، وبعدها تُسند مهمة تنفيذ هذه القرارات إلى «الطمّان» وهي كلمة تعني «الضامنين» لأنهم يضمنون تنفيذ القرارات المُتخذة. وتقوم كل عشيرة أو قبيلة بتعيين «طامن» يمثلها في «تاجماعت»، إلا أن بعض العشائر الكبيرة تعين عدة «طُمّان» حتى يستطيعوا أداء مهمتهم في مراقبة تنفيذ القرارات(حسين محمد، 2018/02/17، تجماعت: نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية).

2-2-**الخصوصية الميزابية**: تعتبر بعض مناطق ولاية غرداية ولاسيما منها: العطف، بني يزقن، القرارة، بريان، مليكة... وغيرها الموطن الأصلي لبني ميزاب، الذين يتصل نسبهم ببني مصعب الأمازيغي من قبيلة زناتة، في حين يتبع الميزابيون دينيا "المذهب الإباضي" –

لإمامه عبد الله بن أباض-، حيث يصعب التحديد الدقيق لعدد الميزابيين في الجزائر، في حين تشير دراسة أجرتها "جامعة لافال LAVAL الكندية سنة 2004 حول اللغات المستعملة في الجزائر، أن تعدادهم يبلغ نحو 372.710 جزائري ميزابي في ذات السنة.

يقوم المجتمع الميزابي على مجموعة من البنى التي لم تتحرج الدولة من وجودها، بل سعت إلى إبقائها وتعزيز وجودها، مراعاة لخصوصيات المنطقة وتثمينا لما لها من أدوار اجتماعية وسياسية لا تتعارض مع المصلحة الوطنية، من أهمها:

نظام حلقة العزابة: أعلى الهيئات الدينية والسياسية في المجتمع الميزابي، تتكون من العلماء والأئمة وغيرهم من المشهود لهم بالرأي والمشورة في أوساط المجتمع، تقوم بالإشراف على الشؤون الدينية كالفتوى وتعليم القرآن...كما تضطلع بمهمة التشريع المحلي، من وضع للقوانين والأحكام العرفية المعروفة ب "اتفاقيات وادي ميزاب" الناظمة لتجريم الجرائم، والمعاملات وتحديد الأكيال والمعايير والموازين الملزمة لتعاملات بني ميزاب التجارية التبادلية فيما بينهم وفق ما لا يتعارض مع التشريعات الوطنية. كما يشرف هذا النظام على مراقبة الأسواق والإشراف على الأسعار، توزيع الزكاة وتحديد المهور ونفقات الحضانة والكفالة وغيرها...

مجلس العشيرة: تتشكل العشيرة من مجموعة من الأسر المنحدرة من جد واحد، وهي تتمتع بما يمكن وصفه بلغة القانون "الشخصية المعنوية" ذلك أن لها حق التملك وتتمتع بذمة مالية، فإليها تعود ملكية الدار مقر إدارتها، التي منها ينظر في شؤون العشيرة والتدخل لحل الخلافات المطروحة للحيلولة دون وصولها للقضاء... وفيها تنعقد مجالس إدارتها التي ينتخب رئيسها من بين أعضاء المجلس المكون من حكماء العشيرة وذوي الرأي من أبنائها.

المجلس الديني النسائي: وتسمى "تيمسيردين" باللهجة الميزابية، وهي احد فروع حلقة العزابة خاص بالمرأة الميزابية، تشرف عليها نساء فقيهات في الدين أغلبهن من زوجات وبنات العزابة، تتولين تعليم النسوة أصول التربية الاجتماعية والثقافة الأسرية

وترافقهن في كل الجوانب الدينية والأخلاقية والعائلية والاقتصادية، وتشرفن على جميع الأنشطة الخاصة بالنساء، تعليم العبادات، تغسيل الموتى، إقامة المناسبات وحفلات الزواج، وعقد اللقاءات النسوية الإرشادية للمرأة الميزابية (النوري، د،ت،ن: 175)

3-2-الخصوصية التارقية: يسود في المجتمع التارقي كغيره من المجتمعات التقليدية ذات الخصوصية المتعددة (المكان، اللغة، التقاليد...) تنظيما اجتماعيا صارما، تتحدد من خلاله الوظائف والمكانة، والقوانين والمعاملات وغيرها...حيث يتميز المجتمع التارقي بوجود سلطة مركزية يشغلها "أمنوكال" (حاكم أسمى) بمساعدة مجلس الشيوخ القبلي والأعيان كهيئة استشارية في اتخاذ القرارات والمتكون في الغالب من رؤساء القبائل المنضوية تحت لواء الكونفدارالية، وينتج عن ذلك تكامل وظيفي بين الفاعلين السياسيين في المجتمع. ويتكون نظام الحكم في الكونفدراليات التارقية من الهياكل التالية:

الأمنوكال: وهو أعلى منصب، يعد بمثابة رئيس للكونفدرالية، وله عدة سلطات واسعة سواء في مجال السلم والحرب، وكذا عقد الاتفاقيات ولقاءات الصلح وسلطة القضاء وإصدار الأحكام، كما يتولى تنظيم الحياة العامة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو رمز للأمن والمرجع الذي يسمح بالسير الحسن للحياة الجماعية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى معنوية وأخلاقية، ويعتبر زعيما سياسيا وقائدا عسكريا في الوقت نفسه، ويقود بوظيفته هذه المجتمع التارقي بمساعدة نظرائه من مجلس الأعيان والشيوخ(بويبية، 2011/2010: 27)

أمغار: يطلق هذا الاسم على شيوخ القبائل، حيث يوجد إلى جانب الأمنوكال شيخ على رأس كل قبيلة، يتولى الإشراف على شؤون قبيلته، ويمثلها في الاجتماعات العامة، ويحمي مصالحها، ويجمع منها حصتها من الأموال المطلوبة لخزانة الكونفدرالية، أو تمويل الحرب، حيث أصبح في كثير من الأحيان يمارس الأمغار سلطة الأمنوكال في دائرته الضيقة، كنتيجة لتراجع دور هذا الأخير في بعض القضايا وتراجع هذا التلاحم المنضبط في الوقت الحالي إلى مستوى أدنى.

مجلس الشيوخ: هو بمثابة هيئة استشارية، تضم الأمنوكال ورؤساء القبائل الذين يتوسطون العلاقة بين الأمنوكال وقبائلهم في نقل الانشغالات والقرارات، ويأخذون حصص قبائلهم من الغنيمة والضرائب سواء كانت لهم أو عليهم، ويكلف هذا المجلس بمناقشة القضايا الكبرى وانتخاب الأمنوكال أو تزكيته، وله مهام موسعة في إصدار وتنفيذ القرارات بمعية هذا الأخير(بوبية، 2011/2010: 29).

تجدر الإشارة في سياق ما سبق، أنه رغم اقتصار العرض على هذه النماذج سالفة الذكر، إلا أن تطبيق هذا النمط التقليدي الصارم كنظام حياة ذو صبغة محلية محدودة، يمتد إلى مناطق عديدة عبر الوطن وقد يأخذ شكلا موسعا كما سبق الإشارة، أو يتجسد في مجلس قبلي مصغر ومتعدد، لتبقى القبيلة بدل الأسرة أو المجتمع نواة لهذا النوع من التنظيمات التي تمارس دورا فاعلا في أماكن عدة، تتجاوز في قوة التأثير أي فواعل أخرى حسب طبيعة التوجيه والتوظيف الذي يمكن إن تخضع له هذه البنية.

المحور الرابع: البعد الديني للأمن المجتمعي الجزائري:

عرفت الجزائر على مدار محطات بناءها ومخاض تشكلها، عدة توجهات دينية اهتم بدراسة تفاصيلها، فقهاء علوم الدين ومؤرخين تعاقبوا على فهم تلك العلاقة المتراصة بين فحوى الترابط الديني والمجتمعي، فإذا كان العرق بالنسبة للمجتمع يمثل عامل ربط، فان الدين يتعداه إلى سلوك الضبط، لذا يشكل الدين عاملا مهما في فهم ثنائية الأمن والمجتمع، باعتباره يلعب دورا هاما في صياغة مبررات الفعل المجتمعي اتجاه الدولة، وفي تحديد طبيعة العلاقة المستجدة في كل مرة بين رمزية الممارسة الدينية داخل المجتمع، وحدود التأثير والتأثر المتبادل في مخرجات ثلاثية الدولة، الدين والمجتمع.

عطفا على ذلك يكتسي البعد الديني ثراء بحثيا من حيث المعالجة العلمية، لذا فان منحى هذا البحث لا يتجه إلى تقصي البعد التاريخي ولا تفصيل الجانب العقائدي التعبدي أو الطقوسي لتبيان هذا الزخم، أو إلى بحث مذهب وجماعة الحق لتبرير المرجعية الدينية للمجتمع الجزائري، وإنما يرتكز فحواه على تلك الصورة الشمولية للانتماء الديني

للجزائريين، باعتباره نظام حياة يرتبط بالواقع الاجتماعي الراهن للدولة وقياس مدى تأثره وتفاعله مع المشكلات المجتمعية المطروحة اليوم في مختلف مستوياتها سواء تعلق الأمر بالحياة الفردية أو الأسرية أو السياسية أو الاقتصادية، وبما يضمن انسجامه مع القيم والمعاني المقبولة التي توصلت إليها الخبرة الإنسانية في العصر الحديث (مستاري، 2010: 16)

يؤرخ للتاريخ الديني في الجزائر مع الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا ضمن حملة عقبة بن نافع الفهري، وذلك سنة 55 للهجرة مع الصحابي الجليل أبو مهاجر دينار(بركاني، سلطان، 2021/02/07، هكذا وصل الإسلام إلى بلادنا) ، لذا ومند هذه الفترة البعيدة أصبح الإسلام دين المنطقة، ودين الدولة الجزائرية، وعرفت به البلاد تعاقبا متباينا في نمط الممارسة الدينية بتعاقب الدويلات الإسلامية مرورا بالمرحلة الاستعمارية ووصولا إلى بناء الدولة بعد الاستقلال، وانتهاء إلى تبلور حركات الإسلام السياسي بداية من سنة (جيدور، 2019: 291) 1989 التي برزت كترجمة لحالة النقاش الخطابي والديني الذي ظهر مند سبعينات القرن العشرين، عبر ملتقيات الفكر الإسلامي والجامعة...وما تلاه من انفتاح على تيارات الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي كفكر جماعة الإخوان والثورة الخمينية في إيران والحرب الأفغانية وغيرها (بوعمامة، 2013/2012: 116)

عودة إلى البداية فقد فرضت التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال حالة من البحث عن الحشد في ترسيخ تصورات وخيارات الدولة، وكان أبرزها محاولة إيجاد توافق بين خيار الايدولوجيا الاشتراكية، والإسلام كمسوغ يحث على نبد الصراع الطبقي والاستغلال، وبث العدالة الاجتماعية وروح الجماعة، في مزاوجة منها لبناء مرجعية إسلامية اشتراكية، لكن ترافق ذلك مع حالة الوعي التدريجي غير المؤطر حول النقاش الديني الذي بدأ يشيع في الفضاء العام وداخل المجتمع في ظل حالة الفراغ والارتباك التي جعلت من المجتمع الجزائري عرضة للاستقطاب الفكري والإيديولوجي،

نتيجة لغياب مرجعية دينية حقيقية بعد فشل جمعية العلماء المسلمين في قيادة التأطير الديني للمجتمع الجزائري لأسباب سلطوية. وفي خضم ذلك بدأت تتبلور حدود القبول والرفض في الممارسة الدينية لدى المجتمع الجزائري، واستطاع الجزائريون بذلك رسم أسس تدينهم عبر مذاهب وجماعات دينية متباينة في تسويق العلاقة بين تدين المجتمع وإرادة الدولة، ولم يعتري الممارسة الدينية أي تضييق في مسار هذه العلاقة، إلا بعد التحول في فحوى الخطاب الديني مع مطلع ثمانينات القرن العشرين، أين كانت البداية الحقيقية للقطيعة بين الخطاب الإسلامي الموجه، والخطاب الديني الراديكالي الذي بدأ يتشكل في طابع غير رسمي، لكنه لم يصل الى مرحلة العنف باستثناء ما حدث مع جماعة بويعلي سنتي 1982 و1985.

يستحضر الحديث عن متغيري الدين والدولة في الجزائر فكرة الأمن بشكل ملح، حيث لا يمكن الاستعاضة عن هذا المتغير الوسيط في فهم تلازمية هذه الثنائية، إذ يعتبر الدين أكثر المحددات الهوياتية ملامسة في رصيد الجزائريين لفهم معادلة الأمن، كنتيجة للأحداث التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات، بعد ظهور حركات "الإسلام الحزبي" التي احتضنها المجتمع الجزائري وانخرط في دعمها تنظيميا وسياسيا، مستفيدة بذلك من المسألة الاجتماعية والواقع العام المأزوم، لتليها حالة من التصادم وصعود الخطاب الديني الاحتجاجي، الذي تحول فيما بعد إلى سلوكات العنف الرمزي والعنف المادي (بلقزيز، 2015: 185)، وأصبحت الجزائر بذلك تعيش حالة من الاستنزاف البنيوي للدولة، والاستقطاب الفكري والديني للمجتمع، الذي ظل رهينا لتجاذبات أطراف الصراع، لكن جماعات أخرى كجماعة الإخوان المسلمين بقيادة محفوظ نحناح، والزوايا الصوفية، وحتى المذهب الاباضي، أو التيار الإسلامي الوطني الممثل في جمعية العلماء المسلمين، لم ينخرطوا في مسعى العنف ولم يثبت ذلك في بيانات قياداتها أو من خلال مريديها وأعضائها أي تزكية لمنحى الصراع الذي استمر لسنوات بل وأن كثير من روادها تعرضوا للتصفية والاغتيالات كالشيخ عبد القادر حشاني ومحمد بوسليماني، وغيرهم....

واقعيا، ومع التحولات السياسية والمجتمعية التي عرفتها الدولة الجزائرية مطلع الألفية الجديدة، تعيش الجزائر اليوم وضعا أكثر وضوحا مما سبق في بنية العلاقة بين الدولة والدين، فالجزائر اليوم لا تنفي حالة التنوع والتمايز في طبيعة الممارسة الدينية لدى الجزائريين في كثير من جوانبها، لكن الإشكال الحقيقي المبحوث ضمن هذا العنصر يبدأ من تلك اللحظة التي يتحول فيها نشاط أحد هذه الجماعات إلى تهديد أمن المجتمع ووحدته أو التصادم مع خيارات الدولة وتوجهاتها وهو ما أثير سابقا حول إشكالية العلاقة في توظيف الدين، فالجزائر بمرجعيتها المالكية غير المؤسسية، تحصي تنوعا في الانتماء الديني للجزائريين فإضافة للبعد الأشعري للمذهب المالكي الذي تقر به الجزائر، نجد الطرق الصوفية التي ينحصر أغلب نشاطها في الزوايا الدينية، إضافة إلى المذهب الاباضي الذي يعتقده أهل ميزاب بغرداية (الميزابيون)، وتحصي الجزائر أيضا فوارق طرقية ومذهبية في هذه الاتجاهات سابقة الذكر، ناهيك عن جماعات وافدة مقبولة علنيا كالسلفية وأخرى منحصرة النشاط كالأحمدية سابقا والشيعة حاليا... وتشكل الصيغ المتضادة للتوجهات العقدية والفكرية لهذه الجماعات أبرز الإشكالات المطروحة اليوم حول مدى تأثيرها على المرجعية الوطنية التي يقودها المسجد وتبرز في التخريج الفكري والديني لطلبة الزوايا والمدارس القرءانية، الذين يمثلون تلك الحمولة الفكرية والقيمية للتوجه الديني في الجزائر.

خاتمة:

ختاما لما سبق فان الأمن المجتمعي ورغم اتساعه لاستيعاب الكثير من المتغيرات الناتجة عن التفاعلات المجتمعية، إلا أن متغير الهوية يمثل أبرز تجسيد لقراءة هذا المفهوم في الجزائر، نتيجة لكون عناصر اللغة والعرق والدين، تمثل جوهر نقاشات هذا البعد ومدى استثارتها لفكرة اللاأمن المجتمعي، فرغم عدم وضوح الكثير من الجوانب المرتبطة بالجانب الديني في تجلياته العقدية والطقوسية، فان متغير اللغة قد تم الحسم فيه بصورة أكثر بيان، نظرا للتضمين القانوني لثنائية اللغة التي تمثل رصيدا تاريخيا

للأمة الجزائرية بثرائها المشترك، في حين يبقى العنصر الإثني رابطا مركزيا بين مختلف المتغيرات الأخرى وعاملا محفزا في حالة العطب الأمني الذي يمكن أن يصيب التطور الطبيعي لهذه الخصوصيات، وعلى السلطة والمجتمع النظر لمثل هذه القضايا بمنظور التنوع لا منظور الاختلاف الذي يمكن أن يؤدي إلى اختلال العلاقات الاجتماعية ومرد ذلك على بنيوية الدولة في صورتها السياسية والاجتماعية والثقافية، أخذين بعين الاعتبار مسارات التسارع والتجاذب الكامنة في صراع الهوية الثقافية مع الهوية العالمية التي تمثلها العولمة الثقافية الهادفة إلى تنميط كل القيم والعلاقات عالميا.

قائمة المراجع:

1) التميمي خليف ابراهيم عودة. أيام 24-25 ابريل 2013. الأمن والمجتمع: دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية. ورقة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي: إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان، جامعة ديالى، العراق.
2) الخوخي محمد. 2014. *سؤال الهوية في شمال افريقيا*. المغرب: افريقيا الشرق.
3) الكواري علي خليفة وآخرون. 2006. *الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة*. الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4) النوري حمو محمد عيسي. د.ت.ن. *دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا*، المجلد الاول. قسنطينة: دار البعث.
5) بوخريسة بوبكر. 2012. *الدولة والمجتمع. الجزائر*: دار هومة للنشر.
6) بلقزيز عبد الاله. 2008. *الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر*. الطبعة الأولى. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
7) بلعيد صالح. 2012. *في الأمن اللغوي*. الطبعة الثانية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
8) بلعيد صالح. د،ت،ن. *في المسألة الامازيغية*. الطبعة الثانية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
9) بلقزيز عبد الإله. 2015. **الدولة والدين في الاجتماع العربي المعاصر**. الذبعة الأولى. لبنان: منتدى المعارف.
10) بلحسن عمار. 1993. الحداثة المعطوبة، الجزائر: *مجلة التبيين*، العدد:07.
11) بلعقون تهامي. 19 أفريل 2019. *واقع استعمال اللغة العربية في الإدارة الجزائرية*، قدمت الى أشغال اليوم الدراسي حول: اللغة العربية في التعليم الجامعي: بين الواقع والمأمول، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو.

12) بويبية نبيل، 2010/ 2011. *المقاربة الجزائري اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الجزائرية*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية. كلية العلم السياسية والعلاقات الدولية.جامعة الجزائر3.

13) بوعمامة العربي. 2011/2012. *الخطاب السياسي والمؤسسة الدينية في الجزائر: مقاربة سسيوتاريخية.* أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران1.

14) جيدور حاج بشير. جوان 2019. مأزق الإسلام السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية عن الأجاء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي. *دفاتر السياسة والقانون*، العدد:19.

15) درقاوي كلثوم. 2018. *أي دور للتعدد اللغوي في تحقيق الأمن الثقافي*. قدمت إلى أعمال اليوم الدراسي بعنوان: الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.

16) داود محمد. 2018. *الهوية والتعدد اللغوي والثقافي في الجزائر: واقع ورهانات.* قدمت الى أعمال اليوم الدراسي بعنوان: الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.

17) مكيري مالية. 2018. *التعدد اللغوي عبر وسائل الإعلام الجزائرية ودوره في تعزيز الانسجام الاجتماعي*. قدمت إلى أعمال اليوم الدراسي بعنوان: الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.

18) مستاري جيلالي. 2010. الخطاب الديني في المدرسة الجزائرية، بعض الملاحظات النقدية على كتب التربية الإسلامية في الثانوي، *انسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية*، وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

19) منيغر سناء. 2014/2013. *التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة فرحات عباس2. سطيف.

20) ماكسيمينكو فلاديمير. 2019. *الانتلجنسيا المغاربية*. ترجمة: عبد العزيز بواكير. الجزائر: دار ميم للنشر.

21) عثمانين غازي. د،ت،ن. اللغة العربية والجامعة الجزائرية، **مجلة اللغة العربية**، المجلس الدولي للغة العربية، بيروت.

22) عزاز حسنية. ربيع 2008. اللغة العربية في الجزائر بين التعريب والفرنسة، *مجلة عود الند*، العدد: 08.

23) عربي بومدين، بوسنية سعاد. مارس 2019. اللغة والهوية في الجزائر في زمن العولمة: نحو استكشاف العلاقة، العدد: 481، بيروت: *مجلة المستقبل العربي*، المجلد: 41(العدد 481).

24) قدار مريم. 2018. *التعايش بين العربية و الأمازيغية مظهر من مظاهر ثراء لغوي*. قدمت إلى أعمال اليوم الدراسي بعنوان: الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.

25) قنيفة نورة، الإشكال الهوياتي اللغوي الجزائري..أو إشكالية أزمة الانتماء، جامعة سطيف: *مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية*، العدد: 16.

26) غرانغيوم جلبير. 2011. *اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي*. ترجمة: محمد اسليم. المغرب: إفريقيا الشرق.

27) خولة طالب الابراهيمي. 2007. الجزائريون والمسألة اللغوية. ترجمة: محمد يحياتن. الطبعة الأولى. الجزائر: دار الحكمة.

28) مرسوم رئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد: 82، المتضمن التعديل الدستوري. الجزائر.

29) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. لقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016

30) *وزير التعليم العالي ينشر نتائج الاستفتاء حول ترقية اللغة الإنجليزية*، جريدة الشروق اليومي، 2019/11/07، متوفر على الرابط: https://www.echoroukonline.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-

31) عثماني مريم، شيتور يطمئن الكناس بعد التراجع عن تعزيز الانجليزية. جريدة الرائد، العدد، الجزائر، 20.جانفي 2020: متوفر على الرابط: http://elraaed.com/ara/watan/145981-

32) محمد حسين، *تجماعت: نظام قضائي عشائري يدير شؤون القبائل الجزائرية*، جريدة الاتحاد، 2018/02/17 متوفر على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=59501&y=2011

33) سلطان بركاني، *هكذا وصل الإسلام إلى بلادنا*، جريدة الشروق اليومي، 2021/02/07، متوفر على الرابط: https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%88%D8%B5%D9%84-

34) Salim Chena, "*L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de « sécurité sociétale ». Une théorie à la manière d'Huntington* ", REVUE Asylon(s), N◈4, mai 2008, Institutionnalisation de la xénophobie en France.

35) Carla Andrea .July 2005 . *Community Security : Letters from bosnia- Athreotical analysis and its Application to the case of bosnia Herzogovina.* Peace conflict and Devlepment: An interdisciplinary Journal, vol.